



رئيس مجلس الأمة علي الراشد ونائبه مبارك الخرينج يتوسطان النواب خلال الاجتماع التشاوري الذي دعا له الرئيس في مكتب المجلس أمس

علينا الانتباه وفحص كتاب إحالة مستندات «الداو» إلى النيابة.. ونحن متفائلون بأن الإحالة ستكون جديدة

الراشد: الحكومة ستحضر جلسة 28 الجاري ولم تطلب تأجيل الاستجوابين.. ونثق بحكمة رئيس الوزراء في التعامل مع الاستقالات

وتمنى العودة موفور الصحة لسمو ولي العهد، رفعا لصاحب السمو الامير

الشعب الكويتي اسمي آيات التهاني والتبريكات بمناسبة عودة سمو ولي العهد معافى.

وقال: لقد اجتمعنا مع رئيس مجلس الأمة بحضور عدد كبير من النواب، مشيراً ان الاستجوابين المقدمين لوزير الداخلية والنقط مستحقان ومن الطبيعي جدا طرحهما في هذا الوقت.

وتابع العودة طالباً من الحكومة ان تأتي لحضور جلسة 28 الجاري لتناقش هذين الاستجوابين، لافتاً الى ان هذا امر ليس مستغرباً على البرلمان الكويتي عبر تاريخه الذي يصل لنصف قرن من الزمان.

ونفى العودة وجود ازمة، مشيراً الى انه لا يوجد ما يدعو لحدوث ازمات في هذا الوقت، مؤكداً ان هذا المجلس ضرب اروع الامثلة في التعاون والتركييز على الانجاز واستصدار القرارات الشعبية وفتح عجلة التنمية للامام. وتساءل: ما الضير ان يستجوب وزير النفط على اعقاب غرامة الداو الكارثية؟

مشيراً الى ان تبعات الموقف السياسي تقضي من الوزير ان يقف على منصة الاستجواب في موقف راق ومهذب لاستبيان كل ملامسات هذا الغز الكبر والقضية الهولامية التي كبدت البلاد خسائر مليارية.

واكد العودة انه استشف من باقي الاعضاء ان موقف المجلس الحالي متمسك بالسدر الرقابي بعد مضي 6 شهور من الدور التشريعي وانجازاته، لافتاً ان المسألة السياسية ليست نهاية المطاف ولا تعني الاعدام السياسي.

واشاد بموقف سمو رئيس مجلس الوزراء، مؤكداً ان سموه رجل المرحلة وكثير التعاون مع المجلس ويبذل قصارى جهده مع رئيس مجلس الأمة علي الراشد مشيراً الى ان كليهما حريصان على استمرار انجاز المجلس والحكومة بما لا يطفى طرف على اخر من حيث الصلاحيات.

وقال العودة ان الحكومة تحصل في طياتها بعض الوزراء غير القادرين على

بتأجيلها حتى دور الانعقاد المقبل.

قضية الداو

وشدد النائب حمد سيف الهرشاني على «ان الاستجواب المقدم الى وزير الداخلية ليس له معنى ولا يخلو من الكيدية والشخصانية».

وقال الهرشاني في تصريح للصحافيين: «ان المجلس لن يقبل بأي تأجيل للاستجواب المقدم الى وزير النفط، وان لم يستقل حتى جلسة 28 الجاري، فعليه ان يصعد المنصة ويواجه نواب الأمة لكشف الحقائق، وخصوصاً غرامة «الداو» التي كبدت الميزانية العامة ملياري دولار».

وذكر الهرشاني: «ان هاني حسين مطالب بتبيان ملامسات «الداو» وتداعياتها والعمولات التي دفعت، والشعب الكويتي باسره ينتظر ان تتكشف الامور، وتحللي الحقيقة». وراى الهرشاني: «ان استجواب وزير الداخلية لا يعبر عن واقع العمل الذي قدمه الشيخ احمد الحمود، فالوزير تعامل بشغافية ومهينة مع كل ما طرحه النواب في الجلسة السرية للانقالات الامني».

واستغرب الهرشاني زج بعض المحاور في الاستجواب مما ليس له اي داع في علاقة الوزير بخلية الامارات، علماً بأن التحقيقات لم تنته في الدولة الشقيقة ولم يوجه الاتهام إلى اشخاص معينين.

وأوضح: ان من قام بسرقة مستودعات الذخيرة تم القبض عليهم، ومن خربوا المسجد ايضا اعتقلوا، مؤكداً ان المحاور لا معنى لها، والاستجواب لا قيمة له.

من جهته اشاد النائب خالد العودة بموقف سمو رئيس مجلس الوزراء مؤكداً انه رجل المرحلة وفي المقابل ايضا اثني على جهد ومساعي رئيس مجلس الأمة علي الراشد، مشيراً خلال تصريحه للصحافيين الى ان المجلس الحالي من اقوى البرلمانات تشريعا ورقابية، لافتاً الى ان الحكومة الحالية تحمل في طياتها بعض الصلاحيات التي لا يمكن انجاز وانهم خافوا على انفسهم من الاستجوابات فعمدوا الى الاستقالة.



الرئيس علي الراشد



عصام الدبوس وصلاح العتيقي ومبارك العرف

فستحضر الحكومة الجلسة، وسيتم التعامل مع الاستجوابات وفقاً للدستور واللائحة».

وقال العمير في تصريح للصحافيين: «كان اجتماع النواب أمس مع رئيس المجلس ايجابيا، واطلعنا الرئيس على ما دار بينه وبين رئيس الوزراء بغية طي الازمة التي تسببت في عدم عقد ثلاث جلسات».

وذكر العمير: «ان الامور تبتشر بالخير، وان كانت الاستجوابات التي قدمت جعلت الحكومة تتضامن، وقدم الوزراء استقالاتهم، وعموماً من المفترض الا يجزع الوزير من الاستجوابات». وكشف العمير عن «وجود تباين في اجتماع الامس بين النواب، والصلاحيات التي لا يمكن انجاز وانهم خافوا على انفسهم من الاستجوابات اشهر، وهناك من طالب



دمعصومة المبارك وصفاء الهاشم



عصام الدبوس وصلاح العتيقي ومبارك العرف

النائب علي العمير عدم حضور الحكومة جلسة 28 الجاري ان استمر التضامن

بسبب الاستقالات. وسئل عن تأثير إحالة ملف الداو إلى النيابة، فأكد الراشد ان هذه الإحالة تصب في مصلحة الكويت والشعب الكويتي الذي يتساءل عما حصل في هذه القضية الخطيرة، مشيراً الى ان هذه الإحالة جيدة لكن علينا الانتباه وفحص كتب الإحالة والمستندات الدالة عليها حتى لا تكون إحالة صورية، ونحن متفائلون بان الإحالة ستكون جيدة، وهي ستكون محل نظر بالنسبة لنا.

من جانب آخر، أكد الراشد العلاقة الجيدة التي تربطه مع نائب رئيس المجلس مبارك الخرينج، وقال لا خلاف شخصي مع الأخ الخرينج، ونحن زملاء وإخوة ومتفاهمان، وأكدنا ذلك خلال اجتماعنا، مضيفاً ان اللقاء الذي طلبه الخرينج مع الأمير سيكون برئاسة.

وفي هذا الإطار توقع

رئيس المجلس:

لا خلاف شخصياً مع الأخ الخرينج ونحن زملاء وإخوة ومتفاهمون

الكندري: توجه

عام واتفاق بين

النواب على عدم

تأجيل الاستجواب

ولا خلافات بين

الأعضاء

الصانع: لا نقبل أن

تكون إحالة «الداو»

إلى النيابة غير

واضحة وبدون ضوابط

واجتماع الراشد كان

إيجابياً وصحياً

النواب الذين حضروا اجتماع الرئيس

- 1 - خالد الشليمي
- 2 - حمد الهرشاني
- 3 - خليل الصالح
- 4 - خليل عبدالله
- 5 - علي العمير
- 6 - سعد البوص
- 7 - عبدالله المعيوف
- 8 - سعود الخريجي
- 9 - مبارك العرف
- 10 - عبدالحميد دشتي
- 11 - عبدالله التميمي
- 12 - بدر البذالي
- 13 - سعدون حماد
- 14 - أحمد لاري
- 15 - هاني شمس
- 16 - مبارك الخرينج
- 17 - صفاء الهاشم

علي الراشد: الحقوق السياسية للمرأة الكويتية تمثل منعطفاً تاريخياً في التجربة الديمقراطية الكويتية والمرأة أسهمت في رسم تاريخ الحياة المعاصرة

قال رئيس مجلس الأمة علي الراشد ان التضحيات التي قدمتها المرأة الكويتية ومسيرة الكفاح التي قادتها منذ عقود أسهمت في رسم تاريخ الحياة المعاصرة في شتى المجالات، إذ أثبتت جدارتها على المستويات كافة، حيث تولت العديد من المناصب القيادية وقدمت الكثير من الأعمال الابداعية والمميزة، مؤكداً انها توجت عطائها بالشاركة في رفع راية الكويت والدفاع عن تراب الوطن وبذلت الغالي والنفيس ايان فترة الغزو الغاشم وسطرت اسمها بلائحة شهداء الكويت

الأبرار. وبين الراشد في تصريح صحافي بمناسبة الذكرى الثامنة لحصول المرأة الكويتية على حقوقها السياسية، ان المرأة الكويتية ستحقق مطالباتها المتعلقة بإقرار عدد من الحقوق الدستورية المؤجلة والتي كفلها لها الدستور الكويتي والاتفاقيات الدولية التي وقعت عليها الكويت، موضحاً ان مجلس الأمة حريص على دعم المرأة الكويتية عبر الكثير من القوانين التي ان تحصل على حقوقها الاجتماعية والمدنية كاملة كما نص عليها الدستور.

وأكد الراشد ان اقرار الحقوق السياسية للمرأة الكويتية يعتبر منعطفاً تاريخياً في الحياة السياسية والتجربة الديمقراطية الكويتية، مضيفاً لقد مضت المرأة الكويتية في محاولاتها لإقرار حقوقها السياسية حتى صدور مرسوم أميري عام 1999 والذي فعل في عام 2005 ومنه انطلقت مسيرة المرأة في مواجهة التحديات والعمل على الإصلاح والتنمية والانجاز وكان لها الكثير من المساهمات التي أثرت الساحة السياسية في الكويت.

كامل العوضي: علينا الالتزام بالبروتوكولات الطبية الدولية ووضع مصلحة المريض فوق كل مصلحة.. ونشيد بقرار وزير الصحة بإيقاف عملية تكيم المعدة

زيادة نسبة هذه العملية في الكويت هو حالة الفوضى العارمة والعشوائية وعدم وجود رابط او التزام بمعايير طبية عالمية، فلا يتم مراعاة سن للمريض او حالته الصحية ومدى قابلية جسده على القيام بمثل هذا النوع من العمليات. وناشد العوضي وزير الصحة بسرعة تنفيذ القرارات التي أصدرها والتي تمثل حماية للمريض وتسيير على ركب الدول المتقدمة طبياً، والتي تمثل مصلحة المريض فيها فوق كل مصلحة أخرى.

العملية لضمان سلامة المرضى وتجنب حدوث مضاعفات بعد اجراء العملية. وأضاف العوضي في تصريح صحافي انه وبالارقام الرسمية تعتبر الكويت أعلى دولة في العالم من حيث اجراء هذه العملية، ولهذا دلالة واضحة على ان مثل هذا النوع من العمليات خرج من السياق الطبي وتحول الى تجارة بحثه بغرض التكسب على حساب المريض، وهذا لا يرتقي أبداً مع الرسالة السامية للطبيب ومهنة الطب.

وقال العوضي: ان الذي يشجع على

أشاد أمين سر مجلس الأمة النائب كامل العوضي بقرار وزير الصحة بإيقاف عملية تكيم المعدة لمدة ثلاثة أشهر في القطاعين الحكومي والأهلي وذلك لوضع النظم الكفيلة بحفظ حقوق المرضى والأطباء وقيام الوزارة بتشكيل لجنة فنية لإعداد بروتوكول علاجي خاص بعمليات تكيم المعدة يتفق مع البروتوكولات العالمية ومطابق للمعايير الدولية المتخذة في مثل هذا النوع من العمليات والعمل على وضع آلية جديدة للتعامل مع حالات التكيم قبل وبعد